

جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم إقتصادية تسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم إقتصادية

تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري
دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2019

إشراف الدكتور:

المومن عبد الكريم ✍

من إعداد الطالبين:

بايوسف عبد الله ✍

بلحاج حمزة ✍

لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	أ.د مدياني محمد
مشرفاً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	أ.د المومن عبد الكريم
مناقشاً	جامعة أدرار	أستاذ مساعد "أ"	أ.د صديقي عبد الكريم

الموسم الجامعي 2019 - 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

نشكر الله العلي القدير على إتمام هذا البحث

كما نتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف

على هذا البحث الأستاذ الدكتور المومن عبد الكريم على ما قدمه لنا

من إرشادات هادفة و توجيهات قيمة و الحرص الدائم على متابعة هذا العمل

في مختلف مراحلہ.

كما نتقدم بشكرنا الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة و تقييم هذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى كل الأساتذة و الزملاء على تشجيعاتهم

و إلى كل من أعاننا من قريب أو بعيد لإعداد هذا البحث

عبد الله ، حمزة

الفرق بين

الصفحة	الفهرس
I	شكر و عرفان
II-IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
	مقدمة عامة
23-01	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري
01	تمهيد
02	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف و الميزان التجاري
02	المطلب الأول: سعر الصرف و النظريات المفسرة له
02	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف
02	الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
05	المطلب الثاني: عموميات حول الميزان التجاري
05	الفرع الأول: ماهية الميزان التجاري
08	الفرع الثاني: أهمية الميزان التجاري
08	الفرع الثالث: توازن و اختلال الميزان التجاري
10	الفرع الرابع: أسباب أنواع الاختلال في الميزان التجاري
12	المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات و الواردات

13	الفرع الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
14	الفرع الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات
	الفرع الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري
16	المبحث الثاني: أهم الدراسات السابقة
16	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية و الأجنبية
16	الفرع الأول: الدراسات العربية
18	الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية
19	المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
19	الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات العربية
20	الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات الأجنبية
23	خلاصة الفصل
49-24	الفصل الثاني: قياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري بالجزائر للفترة 2019-1990
24	تمهيد
25	المبحث الأول: تقديم و تحليل المتغيرات و الأدوات المستعملة في الدراسة
25	المطلب الأول: تحليل ووصف متغيرات الدراسة
25	الفرع الأول: تقديم متغيرات الدراسة
26	الفرع الثاني: تمثيل تطور متغيرات الدراسة
31	المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة
31	الفرع الأول: مفاهيم حول نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

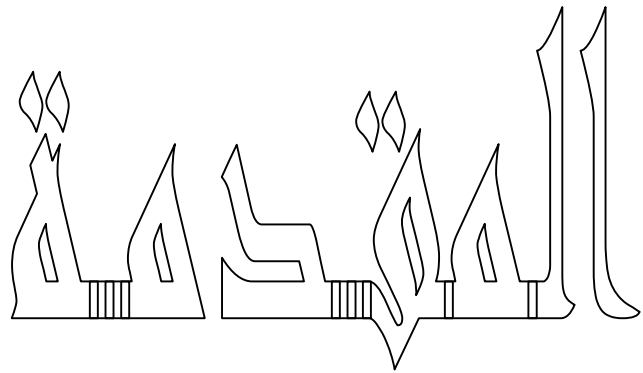
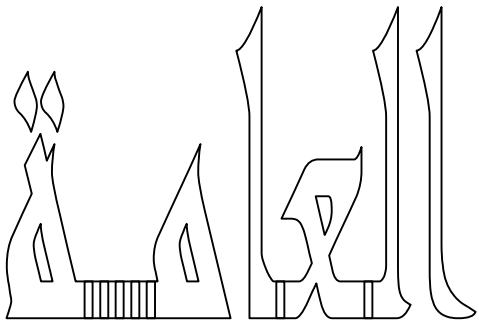
37	الفرع الثاني: اختبار نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
39	المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها
39	المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها
39	الفرع الأول: خطوات تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
44	المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية
44	الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج المدروس
49	خلاصة الفصل
50	خاتمة عامة

قائمة الجد :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
20	مقارنة الدراسات العربية و الدراسة الحالية	01
21	مقارنة الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية	02
25	مصادر متغيرات الدراسة	03
40	إختبار استقرار السلاسل الزمنية	04
41	نتائج تقدير نموذج	05
42	نتائج اختبار منهج الحدود	06
42	تقدير العلاقات في المدى الطويل	07
43	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	08
45	نتائج اختبار Bresch	09
45	نتائج اختبار Bresch-Godrey	10
46	نتائج مدى صحة الشكل الدالي المستخدم amsey ESET	11

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2019)	01
29	تطور الميزان التجاري للفترة (1990-2019)	02
44	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	03
47	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CusuMSQ-CusuM	04



نتيجة للتبادل الدولي في السلع و الخدمات بين الدول نشأ مفهوم سعر الصرف إذ لا توجد دولة في العالم مغلقة اقتصادياً بصورة تامة و عادة ما تخصص الدولة في إنتاج السلع و الخدمات التي تتوفر لديها مقوماتها بصورة كبيرة و هذا التبادل الدولي يولد مستحقات للدولة المصدرة على الدول الأخرى بينما يولد مدفوعات على الدولة المستوردة للعالم الخارجي. و تتم تسوية تلك المعاملات بين الدول باستخدام سعر الصرف.

ويعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية لأنه يؤثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى تأثيره بالأوضاع الداخلية و الخارجية، لذلك تولي السلطات النقدية سياسات سعر الصرف اهتماماً كبيراً خاصة الدول التي تعاني من شح في مواردها من العملات الأجنبية لأن قوة و استقرار الاقتصاد الوطني لأي بلد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف عملته الوطنية أمام العملات الأجنبية الأخرى، و تأتي أهمية سعر الصرف في حاجة الاقتصاد الوطني لأي دولة إلى العملات الأجنبية باعتبارها المصدر الرئيسي لاحتياجات الدولة لتمويل واردتها و سداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي.

و بما أن الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات الخاصة بالسلع و الخدمات في الدولة، و هو واحد من مكونات ميزان المدفوعات و بهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة و منه فإن حركة الصرف عالمياً تؤثر على رصيد الميزان التجاري من الدول الأجنبية، و على ضوء ما سبق ندرك أهمية أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

و عليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري بشكل خاص، مع إجراء دراسة تطبيقية على حالة الجزائر

أولاً: الإشكالية.

بناءً على ما سبق نتبلور إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:



حتى يتسنى لنا فهم و معالجة الإشكالية قمنا بتقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1. ما هو واقع و اتجاهات سعر الصرف في الجزائر؟
2. ما مدى فعالية تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري؟
3. ما طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري الجزائري؟
4. هل توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري الجزائري؟

الفرضيات:

- ✓ لقد استطاع الدينار الجزائري التكيف مع التوجه الحالي لأنظمة الصرف الدولية.
- ✓ تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري الجزائري.
- ✓ هناك علاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والميزان التجاري الجزائري.
- ✓ توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2019).

ثانياً: أهمية الدراسة.

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية و المالية المتبعة، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للدول .

و يتضح أكثر الغرض من هذه الدراسة من خلال إبراز تأثيرات تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال صياغة نموذج قياسي .

ثالثاً: أهداف الدراسة.

نهدف من خلال الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري.

– محاولة دراسة و تحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور قياسي.

– إلقاء الضوء على منهجية ARDL لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع.

1. الموضوع يدخل في مجال التخصص.
2. الميل الشخصي للدراسات القياسية و تنمية المعرفة الذاتية بمواضيع الاقتصاد القياسي.
3. الحرص على دراسة و فهم سعر صرف العملة في الجزائر و أثره على الميزان التجاري

خامساً: دود الدراسة.

حددت الدراسة في إطار مكاني حيث انحصرت الدراسة في الجزائر، و اقتصرت على إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري.

أما بالنسبة للإطار الزمني تستند الدراسة إلى الأخذ بوضعية الميزان التجاري و تغيرات سعر الصرف خلال الفترة 1990-2019م.

سادساً: منهج الدراسة.

1. المنهج الوصفي التحليلي: الذي يركز على وصف و تحليل الظواهر الاقتصادية و هذا في معالجة الإطار النظري لسعر الصرف و كذا الميزان التجاري كظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين
2. المنهج الكمي: و يعنى بالتحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة، بهدف قياس اثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري في الجزائر.

سابعاً: هيكل الدراسة.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات، قسمت الدراسة إلى فصلين سبقتهما مقدمة و تلتتهما خاتمة.

الفصل الأو : تم تناوله بشكل نظري تحت عنوان الأسس النظرية لسعر الصرف و الميزان التجاري، و قد تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول تضمن مفاهيم أساسية حول سعر الصرف والميزان التجاري ، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض الدراسات السابقة للدراسة.

الفصل الثاني: تحت عنوان الدراسة القياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري 1990-2019، و تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في الأول تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة، والآخر نتائج الدراسة و مناقشتها.

الفصل الأول

تمهيد:

تستخدم كل دولة عملتها الوطنية في إجراءات المبادلات التي تتم داخل حدودها، والتبادل الدولي كالتبادل الداخلي في الإجراءات ، فالتباين بين أنواع العملات المستخدمة حتما سيقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى مختلف الدول بسبب كيفية قياس و تقييم هذه القيم النقدية و كيف تتم مبادلتها ومن ثم تسويتها، الأمر الذي يقود إلى حتمية معرفة سياسة الصرف التي تنتهجها كل دولة من أجل التقليل من الآثار التي تنجم عن تغير أسعار صرف العملات، لأن تغير سعر صرف العملة سيؤثر حتما على التوازن الخارجي لاقتصاد الدولة، ونظرا لكون الدول تسعى جاهدة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري، فقد تعددت التحاليل النظرية لآثار الإقتصادية لتغيرا أسعار الصرف على العديد من المتغيرات الإقتصادية ومن بينها الميزان التجاري.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مفاهيم أساسية حول سعر الصرف والميزان التجاري، وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف و الميزان التجاري.

المبحث الثاني: أهم الدراسات السابقة حول الموضوع.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف والميزان التجاري

كل دولة من الدول لديها عملة خاصة بها تتخذها كقياس للتعبير عن قيمة السلع المحلية المعروضة فيها حيث تعد من وجهة نظر المقيمين فيها "كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها" ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى، وللتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى سعر الصرف والنظريات المفسرة له وماهية الميزان التجاري والعلاقة التي تربط بينهما.

المطلب الأول : سعر الصرف والنظريات المفسرة له.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم سعر الصرف والنظريات المفسرة له.

الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف

1- **سعر الصرف:** يقصد به نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العملاتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها¹.

2- **يعرف سعر الصرف:** على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع و الإعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات².

3- **يعرف أيضا:** بعدد الوحدات من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى³.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا تقديم تعريف شامل لسعر الصرف على أنه أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الإقتصادات الأخرى، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة المواد المستوردة، ومن ذلك على التضخم وغيره من العوامل الأخرى.

الفرع الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسير حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطقات ونتائج خاصة بها وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم هذه النظريات.

¹ عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الطبعة 1999 01 76.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2017 04 103.

³ بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديده - دراسة قياسية للدينار الجزائري-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: إقتصاد تنمية، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان، 2013/2014 031 3

1- نظرية تعادل القدرة الشرائية:

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف، وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في إن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.¹

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

كما هو معلوم من خلال السياسات النقدية في معدلات الفائدة بين دولتين من شأنها أن تؤثر على أسعار الصرف حيث انه تنخفض قيمة عملة بلد معين اتجاه نظيرتها إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني اكبر من ما هو عليه في البلد الأول. وعليه فحسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف النقدي لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة زمنية معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد اكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الأخر والعكس صحيح.²

ولهذه النظرية فرضيات :

☞ قابلية الإحلال لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية التي تحمل نفس الأخطار ونفس العوائد؛

☞ لا يوجد أي عائق في اتجاه حركة رؤوس الأموال بحرية؛

☞ تكاليف المبادلات ضعيفة جدا ومهملة حيث لا تؤثر.

إذن فهي عبارة عن علاقة تحكيم بين الأسواق التالية : سوق الصرف الحاضرة، سوق الصرف الآجلة: العملة المحلية، و العملة الأجنبية.

3- نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو ذلك الذي يعكس فيه كل المعلومات المتاحة وهذا بافتراض إن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم... الخ.³

ويكون السوق كفاء:

☞ كل المعلومات تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

¹ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة

الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد تنمية، جامعة تلمسان 2014/2013 03

² قاسم محمد فؤاد، أنظمة سعر الصرف و أثرها على النمو الإقتصادي-دراسة حالة مجموعة من الدول، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان 2010/2009 66

³ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، الطبعة

☞ تكاليف المعاملات ضعيفة.

☞ تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

◀ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق مكاسب باستمرار.

◀ التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مواربة السعر الآتي .

إلا إن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الداخلية كفاءة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها " اختبار جيدي(GIDDY) و ديفي(DUFEY) على التوالي 1975 1976" كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر " دراسة هانت(HUNT) 1986، دراسات كيرني ومارك دونالد 1989" يؤكد على إن عدم كفاءة السوق نسبيا. في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

4- نظرية الأرصد:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة للعملة تتحدد على أساس ما يطراً على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.¹

5- نظرية الإنتاج:

تعتمد هذه الأخيرة في تفسيرها على العلاقة العكسية الموجودة بين مستويات الأسعار والكفاءة الإنتاجية أو القدرة الإنتاجية، فكلما كان حجم الإنتاج داخل بلد معين كبيرا كلما كان مستوى العام للأسعار اقل وبالتالي فهو يمنح ميزة تنافسية تتمثل في انخفاض أسعاره على المستوى الدولي ما يسمح له بتحقيق رصيد ميزان مدفوعات موجب محسنا بذلك قيمة العملة المحلية بزيادة الطلب عليها، فقرة وقدرة القوة الإنتاجية إنما تدل على مدى صحة القوة التنافسية للمؤسسات المحلية لذلك وجب الاهتمام وتطوير كل الميزات الإنتاجية والتنافسية إضافة إلى ضرورة تقويم العملات بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية ذلك الاقتصاد وإلا انعدم واختل التوازن الاقتصادي لهذا البلد. فإذا افترضنا إنتاجية دولة ما منخفضة بينما قيمة عملتها كانت مقدمة بالزيادة أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة السلع والخدمات مما يصعب من عملية التصدير وبالتالي دخول واردات أكثر.²

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره 1232124

² عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال JFBE، الجزائر، 2017، ص17

المطلب الثاني: عموميات حول الميزان التجاري.

يعد الميزان التجاري الأداة التي تمكن الدولة من قياس مدى إنخراط إقتصادها في الاقتصاد العالمي وذلك من ناحيتين من ناحية الجانب السلعي أي تجارة منظورة ومن ناحية الخدمات أي التجارة الغير منظورة ويتأثر ميزان تجاري بعدة متغيرات التي من شأنها أن تحسن حالته أو تؤثر عليه بالسلب. وسنشير في هذا المطلب إلى ماهية الميزان التجاري و أهميته و توازن و اختلال الميزان التجاري و أسباب أنواع الإختلال فيه.

الفرع الأول: ماهية الميزان التجاري

سنشير من خلال هذه الفقرة إلى تعريف الميزان التجاري وأقسامه.

1 - تعريف الميزان التجاري: هناك عدة تعاريف للميزان التجاري من بينها ما يلي:

تعريف 1: يمثل الميزان التجاري نوعان من المعاملات التجارية المتمثلة في المبادلات من السلع فإذا زادت الواردات السلعية فإننا نقول إن هناك عجز في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول إن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في ميزان تجاري غير صالح للبلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان التجاري¹.

يمكن تعريفه على انه الفرق بين قيمة الصادرات دولة ما وقيمه وارداتها.²

تعريف 2: يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً³.

تعريف 3: الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر القدر الكافي، وهذا ما يسمى ب "العجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية، بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ و استراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمجابهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي. أما الميزان التجاري السلبي فهو أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي⁴.

¹ محمد محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاردن، 1993 3 181 9

² جمال عبد الناصر، المعجم الإقتصادي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2006 1 3871

³ جيمس جوارتي، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الإقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض 19993 7 5433

⁴ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012 97 96

2 - أقسام الميزان التجاري وأثره الاقتصادي:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

أ - الميزان التجاري السلعي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب - الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة الغير المنظورة ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين دول (النقل، السياحة دخول العمال، رأس المال).¹

ويضم الميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في:

خدمات النقل: تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل نقل المحلية بكل تكاليفها، سواء بريه أو بحريه أو جوية في الجانب المدين، ميزان مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل.

خدمات التعليم: هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

خدمات الاتصالات: تتمثل في خدمات البريد والمواصلات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين

خدمات السفر والسياحة: يغطي كافة السلع و الخدمات التي يتحصل عليها المسافرون و السواح، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم سواء تم استهلاك هذه السلع و الخدمات حالا أو في وقت لاحق، ويكون ذلك لأغراض متعلقة بالعمل و الاستجمام العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية مؤتمرات إلى الخ.... يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين

خدمه التامين: يضم كل مدفوعات تامين الخاصة بنقل السلع أو عمليه تأمين على الحياة و الحوادث و إعادة التامين التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الد تدفوعات الأجانب للشركات التامين المقيمة، وهذا في ما يتعلق بالأقساط الدورية للتامين، أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب المدين المبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.²

¹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2005

نفقات الحكومية: هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج أو الحكومات الأجنبية في البلد و تتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، ومساهمته الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية بالإضافة إلى نفقات المعاشات للسلك العسكري في الخارج إلى الخ... تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين، ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

خدمات أخرى: تندرج تحت هذا البند كل إيرادات والمدفوعات التي لم تسجل في ما سبق من حسابات، نذكر منها نفقات الإعلان و الأفلام العمولات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.

عائدات الاستثمار: هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثل في الدخل من الاستثمار المباشر وأرباح الاستثمارات بما فيها الجزء الغير المنزوع، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة الدخل الذي لا يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول ماله أخرى كودائع المصرفية، والقروض المقدمة إلى الشركات و الهيئات، الأوراق المالية والاكنتاب في الأسهم و رأس مال الشركات: ويكون الدخل الذي تدره هذه الأصول في صورة 96 97 وأرباح. ويتم التسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبيه عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين.

أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري فنلمس هناك اثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز، وعلى الرغم من إن الميزان التجاري ليس إلا ميزان المدفوعات، ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال: يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في أرصدته الإيجابية و السلبية، فعندما تتجاوز قيمه الصادرات قيمه الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالفائض و هو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني فهو يشير أولاً إلى الطاقة الإيجابية الإنتاجية الواسعة و الفائضة عن الحاجات الداخلية كما يشير إلى القدرة المتراكمة للسلع المصدرة وهذا يعني إن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة و التلائم مع للأذواق في السوق الخارجية و بما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبيه يضيفها إلى احتياطياتهم من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته و تسديد الالتزامات الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية و المحافظة على قيمتها الشرائية كما ينبغي تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجته وزيادة صادراته.¹

¹ بن طالب فاطمة الزهراء، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية (1970-2010)، مذكرة ماستر علوم

الفرع الثاني: أهمية الميزان التجاري

حيث يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة حيث إن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية في الميزان التجاري. يمثل الفرق بين قيمه الصادرات وقيمه الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون بين 3 أشهر. و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي الصادرات (X)} - \text{إجمالي الواردات (M)}$$

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس التنافسية لبلد تجاه منافسيه حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي للصادرات مثلا على أن الصناعة كفؤة أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلية أو يدوي للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه وذلك من خلال التساوي بين الواردات الصناعية مع الصادرات الصناعية للبلد.¹

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاج وهيكله في الدولة حيث انه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجه تنوع هو ضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجه مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد، تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب إنعدام مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاج وتنوعيه لا يتيح لها فرصه توفير فائض في الإنتاج من تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.²

الفرع الثالث: توازن و اختلا الميزان التجاري

بالرغم من إن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفه مستمرة وبصورة شائعه في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع إلا أن كل العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولاتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان والعمل على زيادة صادراتها من الوصول إلى حالة التوازن وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

1 - التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من جانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان التجاري أو تساوي المطلوبات المستحقة على الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي أي إن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

$$\text{الإنتاج} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

$$\text{أو بعبارة أخرى: الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، 203.

² قليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، ص234.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية وفي حالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير ثبات الأسعار و الذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي و نتيجة هذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغيير ارتفاعا و انخفاضاً يحقق توازن خارجي و بالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.¹

2 - الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى و تسمى هذه الحالة بالفائض في الميزان التجاري ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان التجاري أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).²

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل اكبر في حالة العجز حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة في الدول الأخرى وبالتالي تتأثر بالدولة سلبا وتتراجع صادراتها ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل و التشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى تحقيق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات من خلال انخفاض في الصادرات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على مكانة المركز الاقتصادي للبلد والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات إذ تحقق الفائض في ظروف اقتصادية في الميزان التجاري. في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتوفقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد.³

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع ، بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.⁴

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني إنها تعيش في مستويات معيشية أعلى من مستواها. بحيث تستورد في هذه الحالة سلعا اكبر من قدرتها مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج كما يعني العجز في

¹ قليح حسن خلف ، التمويل الدولي،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، 124-125.

² عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره 5 2071

³ قليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره 234.

⁴ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجه حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم

التجارية، تخصص تجارة دولية، 2015، 120.

الميزان التجاري أيضا و إن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها كما أن الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية و بالتالي يزداد حجم البطالة و الذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.¹

الفرع الرابع: أسباب أنواع الاختلال في الميزان التجاري

تتعدد الأنواع و الأسباب لاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال.

1 - أسباب الاختلال في الميزان التجاري.

1-1- أسباب اقتصادية

التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظراً لقوة العلاقة المباشرة بين سعر الصرف و الميزان التجاري فإنه إذا كان سعر الصرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها مما يؤدي إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات و بالتالي يحدث اختلال إضافي للميزان التجاري للدولة.

أ - أسباب هيكلية

هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو الواردات، و هذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية. حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أو اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية

ب - أسباب دورية

ويظهر ذلك على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري. أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة و من بين هذه الأسباب نذكر:

➤ الأزمات الاقتصادية المتكررة: والتي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة و انعكاساتها على الدول النامية و تأثير ذلك على حركة الصادرات كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة؛

➤ تغيرت أسواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.²

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 404.

² دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ج - العوائق التجارية

من خلال التعريف الجمركية، ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية في ما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها و هذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة و التأثير على حركة الصادرات والواردات.¹

1-2-1 أسباب غير اقتصادية

و المتمثلة في

أ - عوامل طبيعية :

الاختلالات الجوية و ما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات التصحر أو نفاذ الثروات الطبيعية مما قد يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في التصدير بعض السلع الزراعية مثلا، و زيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ب - التقدم التكنولوجي :

يرافق التقدم التكنولوجي اختراعات عالمية حيث إن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج و بالتالي انخفاض أسعار السلع مع بقاء أسعار المنتجات في الدول النامية مرتفعة . كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية و بالتالي انخفاض هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الرئيسي في تجارتها الخارجية مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، و بالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

ج - الظروف السياسية:

كالحروب أو المقاطعات الاقتصادية و مالها من اثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

د - الاضطرابات العالمية:

يكون لها اثر سلبي خاصة على الدول المتقدمة الصناعية لأنها تؤدي إلى شلل العملية الإنتاجية و زيادة التكاليف و يؤدي بدوره إلى زيادة الواردات و انخفاض الطلب على العملة المحلية و يتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعية الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.²

2 - العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هنا كالعديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري لدول ما ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

¹ عرفان تقي الحسيني: التمويل الدولي ، دار النشر و التوزيع ، مصر ، 2011 : 123.

² زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النشر و التوزيع، مصر، 2001 : 102.

أ - التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية و تنخفض الصادرات و تزداد الواردات نظرا لكون إن الأسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا و بالتالي زيادة الواردات الأجنبية و انخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

ب - معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في سنة و هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال سنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت داخلية أو خارجية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.¹

ج - تغيرات أسعار الفائدة: إن التغير في أسعار الفائدة له اثر كبير على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى داخل البلد بهدف استثمارها و بالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات و على عكس ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج مما يؤثر على مناخ الاستثمار في الداخل و الذي يرجع بالسلب على الطلب الكلي على المنتجات الداخلية و يزداد الطلب على السلع و الخدمات من الخارج ليتأثر الميزان التجاري للدولة و يعود السبب في ذلك أن مراكز عالمية أخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث ينتقل رؤوس الأموال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى الداخلي للدولة و هذا ليستفيد من الفرق بين أسعار الفائدة.²

د - سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، و على العكس من ذلك فان تخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات.

يعد سعر الصرف و سياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول. و نتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات ومع تطور الفكر الاقتصادي و ظهور الأفكار النقدية برزت عدة

¹ برشيش السعيد، الإقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، 69.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003، 64.

أفكار نقدية لتحليل اثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية¹ ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظراً لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

الفرع الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بان هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة و بهذا فان تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبيا أو ايجابيا، وهذا ينتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية و اتجاهاتها فضلا عن سلوك المصدرين و المستوردين و اختلاف هيكل الإنتاج إذ إن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج و تجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة اقل.¹

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض و الطلب على الصرف الأجنبي و الميزان التجاري بجانبه الدائن و المدين الصادرات و الواردات يعكس لنا قوى السوق الصرف الأجنبي حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب مرونة الطلب السعرية عليها حيث يقصد بتقلبات أسعار الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

تعتبر صادرات المحروقات الملجأ الوحيد للحصول على النقد الأجنبي و المصادر الأخرى تبقى مساهماتها هامشية و لاستخلاص أثر سعر الصرف على الصادرات سنتطرق إلى تحليل النقاط التالية :

في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية و ارتفاعها داخليا و ذلك للأسباب التالية:

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع الأسعار.

✓ ارتفاع الواردات على بعض السلع الاستهلاكية حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة. بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار مما يؤدي بدوره إلى زيادة طلب على هذه السلع و الذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

¹ سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة دراسة مقارنة في دول نامية نوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، 731.

وتجدر الإشارة إلى إن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:¹

✓ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

✓ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

و لتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية الدينار الجزائري فان السيارة الفرنسية التي يكون سعرها 10.000 اورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 10.000.000 بدلا من 900.000 في حين أن سعر المستورد الألماني الكمية من التمور 500.000 ستخفض من 5555.5556 اورو إلى 5.000 اورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دينار L مقابل 1 اورو إلى 100 دينار L مقابل 1 اورو.

هذا في حالة رفع سعر الصرف أما في حالة تخفيض سعر الصرف قيمة العملة فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة بالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل و تنخفض أسعار السلع المحلية كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتتخفض الأسعار.

الفرع الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تلتقي رغبات المصدرين الوطنيين و رغبات المستوردين الأجانب إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير و بتاريخ إن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص ومنه ستخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يزداد حجمها من هذه السلع و تنخفض قيمة العملة بخفض الدخل الحقيقي المتاح، و من ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية و المواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا من مكونات الناتج المحلي و من تم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة، و قدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى و إن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة و مكلفة غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للرأسمالية.

¹ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره 129.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الأسعار إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام و يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات).¹

الفرع الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات فإذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائدة و يحقق العجز في الحالة العكسية و يعتبر سعر الصرف احد محدداته الأساسية فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا اكبر من الوحدات لعملات الدول الأخرى و يساوي الفرق بين الصادرات (X) و الواردات (M) أي (X-M) وهو جزء من الإنفاق الكلي والذي يكتب على الشكل التالي: $Y = C+I+G(X-M)$ حيث تمثل:

(X-M): رصيد الميزان التجاري.

C : الاستهلاك

I: الإستثمار

G: الإنفاق الحكومي

كما إن للصادرات و الواردات أثر مباشر على سعر الصرف لبلد ما ينبغي إن يكون في مستواها لا مثل عند استقرار ميزان المعاملات التجارية.²

عند إستيراد منتج معين يتم تسديد حقوقه بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية و بالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية لاستيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف.

في حالة ع ز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض العملة الأجنبية و في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات و العكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية اكبر من المخرجات الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين العملة المحلية إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها. توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر الصرف عملة البلد عندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات تتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة طلب الأجانب عليها، وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة

¹ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره 132.

² تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، 225.

بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري في هذه الحالة من 225 العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن يكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقليص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري و غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الميزان التجاري.

و ما يمكن استنتاجه هو إن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري فكلما كان التصدير اكبر من الاستيراد كلما أدى إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة والزيادة في احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

المبحث الثاني: أهم الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة منطلقا للبحث حيث تساعدنا على إظهار مل يمكن أن تساهم به الدراسات الحالية و ذلك من أجل معرفة التوافق و الاختلاف ولقد أجريت عديد الدراسات حول أثر تقلبات أسعار الصرف بالميزان التجاري. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالموضوع الوطنية والخارجية، واجه الاختلاف بينها وبين دراستنا

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية والأجنبية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الدراسات السابقة بالعربية والأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات العربية:

1- دراسة سمية زيار و آخرون بعنوان أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970-2014) مجلة دراسة العلوم الإدارية المجلد 36، العدد 0202009

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري و الهدف من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات و الطلب المحلي على الواردات ، ودالة الحساب الجاري بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية و المستندة إلى إختبار التكامل المشترك ، و توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي و الدخل العالمي لم يكن لهما تأثير على الحساب الجاري، كما توصل أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة الصادرات و تحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

2- دراسة حميدات سعاد بعنوان دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2016. مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماست أكاديمي في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد كمي ، جامعة مستغانم ، 2017-2018.

تناولت هذه الدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية. و الهدف من خلا هذه الدراسة هو دراسة و تحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري من منظور قياسي

إقتصادي مع إبراز أهمية سعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزان التجاري الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة و إبراز العناصر المساهمة في التكامل الإقتصادي الدولي ، و توصلت من خلال الدراسة القياسية إلى تبيان وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الميزان التجاري و هذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية ، كما أن النموذج المتحصل عليه صالح من الناحية الإحصائية و الإقتصادية و القياسية و له مقدرة تنبؤية مقبولة.

3- دراسة إهاب مخيش بعنوان أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي جامعة المسيلة، 2018-2019.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

— دراسة و تحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور قياسي إقتصادي مع إبراز الأهمية المتغيرة لسعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزان التجاري الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة و إبراز العناصر المساهمة في التكامل الإقتصادي الدولي.

— الوقوف على مشكلة إرتباط الإقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الإقتصاد الوطني رهيناً للظروف الإقتصادية و السياسية التي تحدث في السوق العالمي و توصلت إلى وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة و المتمثلة في الميزان التجاري و سعر الصرف حيث يعد سعر الصرف أداة لإعادة توازن المدفوعات من خلال آليات السوق و تدخل الدولة.

4- دراسة إدريس محمد علي إمام بعنوان أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلا الفترة 2006-2001. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي ،كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا 2011.

هذه الدراسة تناولت أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة 2006-2011 و تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الدور الذي يلعبه سعر الصرف في الصادرات و الواردات للدولة و من أهم النتائج التي توصلت إليها:

-وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الميزان التجاري في حالة وجود عجز في الميزان التجاري.

-وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و الصادرات وهي ضعيفة نسبياً، بالمقابل و جود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الواردات و هي قوية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة **Marilyne Huchet –Bourdonjane Korinek** بعنوان تأثير تقلب سعر الصرف

على التجارة الدولية .منظمة التنمية و التعاون الإقتصادي 2011.

تبحث هذه الدراسة في تأثير أسعار الصرف و تقلباتها على التدفقات التجارية في الصين و منظمة اليورو و الو.م.أ في قطاعين هما الزراعة و التصنيع و التعدين ، توصلت الدراسة إلى أن لتقلبات الصرف على التدفقات التجارية تأثير سلبي على التجارة الدولية في كل من قطاعي الصناعات التحويلية و التعدين و الزراعة و لكن لا تفسر مجملها بعض الإختلالات التجارية في البلدان الثلاثة، كما توصلت إلى أن قيمة التجارة بين الصين و الو.م.أ هي أكثر تضرراً، كما أن نتائج الدراسة القياسية توصلت إلى أن تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات أكبر من تأثيره على الواردات في المدى الطويل في جميع القطاعات.

2 — دراسة **Kanchana Senanayake,et Marasingha ppuhamilge,et Hmed**

bdulhsain ,et li lhayaky بعنوان تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من

سريلانكا و الصين (1993-2007)) مجلة دراسات التجارة الخارجية الإقتصادية الصينية،

المجلد 2010،الصين 2010.

الغرض من هذه الدراسة القيام بدراسة تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري مع الإشارة إلى العلاقات التجارية في سريلانكا و الصين خلال الفترة 1993-2007- حيث قامت الدراسة بالتحقق من شروط قيام التجارة بين كل من سريلانكا و الصين خلال خطوتين، الأولى هي التحقق من تحركات سعر الصرف على الصادرات الإجمالية و الواردات بين سريلانكا و الصين باستخدام متغيرات مختارة مثل تغيرات سعر الصرف الحقيقي الثنائي، و التغير في الدخل، أما الثانية من خلال بناء نموذج الإنحدار باستخدام الصادرات و الواردات القطاعية بين سريلانكا و الصين، و توصلت هذه الدراسة إلى أن تغيرات سعر الصرف الثنائية لا تلعب دوراً نشطاً في التجارة، في حين أن التغيرات في نمو الدخل لها تأثير أقل في تحديد إجمالي الصادرات و الواردات بين البلدين، و يظهر تحليل البيانات أن التغيرات في سعر الصرف و الدخل لهما دوراً رئيسياً في تحديد الصادرات القطاعية و الواردات بين سريلانكا و الصين، كما تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أن تحركات سعر الصرف بين هذين البلدين لا يكون لها آثار كبيرة على التجارة الإجمالية فضلاً عن التجارة القطاعية بين سريلانكا و الصين.

3 — دراسة **Muhammad ftab Zaheer,et bbas Farrukh Nawaz Kayani** بعنوان

تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات في باكستان، مجلة دراسات التجارة الخارجية الإقتصادية

الصينية(2003-2010)،المجلد 2012 (5

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على صادرات باكستان في الفترة 2003-

2010، حيث استخدمت بيانات ربع سنوية باستخدام نماذج GRCH، و توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن

الصادرات في باكستان تتأثر سلباً بتقلبات سعر الصرف و الأسعار النسبية، إلى أنها تتأثر إيجابياً بالدخل الأجنبي.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

بعد عرض مختلف الدراسات السابقة العربية و الأجنبية سنحاول من خلال هذا المطلب إجراء مقارنة بين هذه الدراسات و دراستنا الحالية مع إبراز أوجه التشابه و الإختلاف و ذلك من خلال مايلي:

الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات العربية.

يمكن تلخيص المقارنة بين دراستنا الحالية و الدراسات العربية السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة الدراسات العربية و الدراسة الحالية.

الدراسة الحالية	الدراسات العربية				
	الدراسة(4)	الدراسة(3)	الدراسة(2)	الدراسة(1)	
أثر تغير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري	أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري	أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري	دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري	أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري	موضوع الدراسة
إبراز أهمية تغير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري	إبراز أهمية الدور الذي يلعبه سعر الصرف في الصادرات و الواردات للدولة	دراسة و تحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري	دراسة و تحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري	تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات و الطلب المحلي على الواردات .	الهدف
الجزائر	السودان	الجزائر	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
1990-2018	2001-2006	—	2000-2016	1970-2014	فترة الدراسة
تحليلية قياسية	تاريخي وصفي تحليلي	تحليلية وصفية	وصفية تحليلية	تحليلية قياسية	طريقة معالجة الموضوع
وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار و الميزان التجاري	علاقة عكسية بين سعر الصرف و الميزان التجاري في حالة وجود عجز في الميزان التجاري	إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الميزان التجاري و سعر الصرف	وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الميزان التجاري و هذه النتيجة تتوافق مع منطوق النظرية الإقتصادية	الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما تأثير على الحساب الجاري	النتائج المتوصل إليها

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على دراسات سابقة.

من خلال هذا الجدول يتبين أن هناك توافق و اختلاف بين الدراسات العربية السابقة و دراستنا الحالية،فحتى و إن اشتركت في موضوع الدراسة إلا أنها اختلفت معها في فترة الدراسة و بعض النتائج المتوصل إليها و طريقة المعالجة، و رغم ذلك فمعظم الدراسات تشير إلى تأثير الميزان التجاري بتغيرات سعر الصرف.

الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات الأجنبية.

تتلخص مقارنة الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مقارنة الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية.

الدراسة الحالية	الدراسات الأجنبية			موضوع الدراسة
	الدراسة (03)	الدراسة (02)	الدراسة (01)	
أثر تغير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري	تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات في باكستان	تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من سريلانكا و الصين	تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية	
إبراز أهمية تغير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري	دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على صادرات باكستان	دراسة تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري في سريلانكا و الصين	دراسة تأثير أسعار الصرف و تقلباتها على التدفقات التجارية في الصين و منظمة اليورو و الو.م.أ في قطاعين هما الزراعة و التصنيع و التعدين	الهدف
الجزائر	باكستان	سريلانكا، الصين	الصين، منظمة اليورو، الو.م.أ	عينة الدراسة
2018-1990	2010-2003	2007-1993	—	فترة الدراسة
تحليلية قياسية	تحليلية	وصفية تحليلية	تحليلية قياسية	طريقة معالجة الموضوع
وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار و الميزان التجاري	الصادرات في باكستان تتأثر سلباً بتقلبات سعر الصرف و الأسعار، النسبية،	تحركات سعر الصرف بين هذين البلدين لها آثار كبيرة التجارة القطاعية بين سريلانكا و الصين.	تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات أكبر من تأثيره على الواردات في المدى الطويل	النتائج المتوصل إليها

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقاداً على دراسات سابقة.

من خلال هذا الجدول يتبين أن هناك فروق بين الدراسات الأجنبية و الدراسة الحالية، و يكمن الفرق في عينة الدراسة مع اختلاف طريقة المعالجة مع بعضها و أيضاً اختلاف فترة الدراسة.

و الغرض من الدراسة الحالية إكتشاف ما إذا كانت الدراسات السابقة تختلف مع الدراسة الحالية و تتشابه معها، حيث أن هناك بعض التشابه بينهما من حيث دراسة تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري عامة،

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

و تأثير سعر الصرف على الصادرات أو الواردات في قطاعات معينة، أما الاختلاف فتمثل في فترات الدراسة و كذا طريقة المعالجة.

خلاصة الفصل:

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط المبادلات التجارية الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلةً للربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم، و ذلك من خلال توسع نشاط التصدير و الاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي و باقي الإقتصاديات، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير و ذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة.

و بمعرفة ماهية الميزان التجاري و العوامل المؤثرة فيه، و تأثير سعر الصرف على الصادرات و الواردات، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي إلى ارتفاع سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري .

وما يمكن استخلاصه هو أن سعر الصرف سياسة اقتصادية جد فعالة في التأثير على ميزان المدفوعات عامة و الميزان التجاري بصفة و تسوية اختلالاته و تحسينها و لا يخص الأمر دول معينة بل يشمل كافة دول العالم.

الفصل الثاني

الفصل

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري بالإضافة إلى المرور على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع و محاولة معرفة العلاقة بينهما و ما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات.

إن الهدف من هذا الفصل هو إعطاء نموذج رياضي للعلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الميزان التجاري بإتباع أسلوب الاقتصاد القياسي و ذلك من خلال تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة **ARDL**، بهدف تحديد العلاقة التي تربط بين المتغيرات قيد الدراسة.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة

إن المتغيرات المراد دراستها تتمثل في سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري ولمحاولة استنباط درجة التأثير والعلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

المطلب الأول: تحليل ووصف متغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى تقديم متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تمثيل تطور هذه التغيرات في أشكال بيانية.

الفرع الأول: تقديم متغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة، والمتمثلة في:

المتغير التابع رصيد الميزان التجاري (BC)

هو أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة و الذي يتمثل في الفرق بين الصادرات على أساس الأسعار السائدة وقت التعامل التي يقدرها الديوان الوطني للإحصاء ONS و تحسب قيمتها على أساس FOB. و الواردات التي تحسب قيمتها على أساس CIF.

المتغير المستقل سعر الصرف (TC)

تم استخدام سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، لقياس أثر تغيره على كل من الصادرات و الواردات، حيث يعرف على أنه سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية.

يتم أخذ بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة (1990-2019)، لكل من سعر الصرف و نموذج

الصادرات و الواردات و كذا رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم(03): مصادر متغيرات الدراسة.

المتغير	المصدر	طبيعة المؤشر
EX	البنك الدولي	مليار دولار
IM	البنك الدولي	مليار دولار
BC	البنك الدولي	مليار دولار
TC	البنك الدولي	الدولار/دينار جزائري

المصدر: الجهات المختصة(بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي).

الفرع الثاني: تمثيل تطور تغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع أن نوضح مسار تطور متغيرات الدراسة وذلك من خلال تجسيد السلاسل الزمنية وتمثيلها في أشكال بيانية.

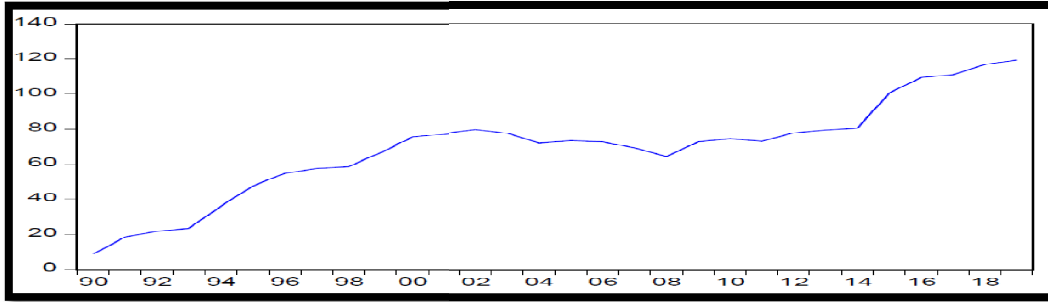
1- دراسة وصفية لبيانات سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

سنشير من خلال هذه الفقرة إلى التحليل الإحصائي والتحليل الاقتصادي لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

1-1- التحليل الإحصائي لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

تمثل هذه السلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حيث تتكون من 30 مشاهدة، ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، بمتوسط حسابي 68.99 وقيمة عظمى قدرت بـ 119.35 - \$/ سنة 2019 وقيمة صغرى قدرت بـ 8.96 \$/19 سنة 1990، واللذان تعكسان لنا على الترتيب أعلى وأدنى قيم عرفتها هذه السلسلة، وتشتت هذه السلسلة مقاس بانحراف معياري قدره 2.917386 وبيانات السلسلة مبينة في الشكل البياني رقم (01) الآتي:

الشكل رقم (01): مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Evie s09

1-2- التحليل الاقتصادي لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

وقد تمثلت مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من خلال ما جاء في الشكل رقم (01) في الآتي:

المرحلة الأولى (1987-1994): حيث سجل الدينار الجزائري انخفاض أمام الدولار الأمريكي، وانتقل من 4.936 \$/: في نهاية سنة 1987 إلى 17.7653 \$/ في نهاية سنة 1991. وهذا راجع إلى تخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة تحت ما يسمى الانزلاق التدريجي، وفي سنة 1992 قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد

الدولي في جوان 1991، ثم استمر بعده التخفيض الضعيف خلال السنوات من 1991 إلى 1994 وبموجب اتفاق آخر مع FMI في 16/4/1994 الذي اقتضى بتخفيض آخر بمقدار 40.17% ليصل إلى 36 دج/\$¹.

المرحلة الثانية (1995-2002): عرفت هذه المرحلة انخفاضا مستمرا لقيمة الدينار مقابل الدولار ابتداءً من سنة 1995، فانتقل من 47.60 دج/\$ إلى 79.68 دج/\$ سنة 2002 سبب ذلك يرجع إلى اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط بسلة عملات في أواخر سبتمبر 1994، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من 1/10/1994، حيث تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبر عنها بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه. و يتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة. واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية 21/12/1995. وفي نهاية 1995، اشترط FMI في اتفاق القرض الموسع إنشاء سوق صرف ما بين المصارف وقد باشرت نشاطها مع بداية 1996 عملاً بنظام جديد وهو نظام التعويم المدار².

المرحلة الثالثة (2003-2008): مع بداية سنة 2003 بدأت قيمة الدينار في الارتفاع حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي من 77.37 دج/\$ إلى 73.68 دج/\$، ثم إلى 69.36 دج/\$ سنة 2007 حيث استمر بنك الجزائر سنة 2007 في التعويم الموجه لضمان استقرار صرف العملة الوطنية، وفي سنة 2008 انخفضت قيمة الدولار بسبب الأزمة العالمية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار حيث بلغ 64.56 دج/\$.

المرحلة الرابعة (2009-2013): في بداية هذه المرحلة سجل الدينار الجزائري انخفاض أمام الدولار الأمريكي 72.64 دج/\$ سنة 2009/ ويرجع ذلك إلى الإجراء الذي قام به بنك الجزائر والمتمثل في تخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في العالم في ديسمبر 2008، والذي تم تبريره بحماية الاقتصاد الوطني من بعض آثار الأزمة المالية العالمية، لكن خلال هذه المرحلة عرف الدينار استقراراً نسبياً مقابل الدولار، حيث أصبح يتراوح ما بين 72 دج/\$ و 77 دج/\$، حتى سنة 2013.

¹ بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 \$ 218.
² شعيب بونوة، "سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،

المرحلة الخامسة (2014-2019): عرفت هذه المرحلة انخفاض حاد للدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي حيث انتقل من 80.57 \$/دج سنة 2014 إلى 119.35 \$/دج سنة 2019 وهذا راجع إلى بداية الأزمة النفطية منتصف 2014، ومواصلة رحلة تعويم الدينار والتي بررتها الحكومات الجزائرية بكون تعويم العملة كان جزئيا فقط، والهدف منه امتصاص ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت باقتصاد البلاد، بالإضافة إلى الوضع السياسي الراهن والصعوبات التي تواجهها الشركات الحكومية والخاصة والشروع في تحقيقات الفساد مع مسؤولين ورجال أعمال، بالإضافة إلى تفشي جائحة كورونا وضعف الإنتاجية المحلية وتراجع النمو الاقتصادي منذ سنة 2014، وكانت التوقعات لسنة 2019 تشير إلى نسبة نمو 4% لكنها على أرض الواقع كانت في حدود 1.8%. ورغم تحسن أسعار النفط في 2018 مقارنة بالسنوات الماضية، فإن قيمة الدينار الجزائري واصلت تراجعها أمام العملات الرئيسية، ولم تسهم الإجراءات الحكومية الأخيرة في وقفه خاصة فيما تعلق بقرار بنك الجزائر المركزي في جويلية 2017 بتخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20%، كما انه من ضمن أسباب تراجع الدينار الجزائري طبع مزيد من الأوراق المالية، وما يترتب عليه من فائض في الكتلة النقدية في الأسواق مقابل إنتاج يكاد يكون منعدم، وتراجع احتياطات الصرف الجزائرية ما زاد من عدم استقرار العملة الوطنية، وارتفاع سعر الدولار واليورو في الأسواق العالمية، إضافة إلى اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على الإيرادات المالية للمحروقات التي تفوق 97%، وضعف التنوع الاقتصادي"

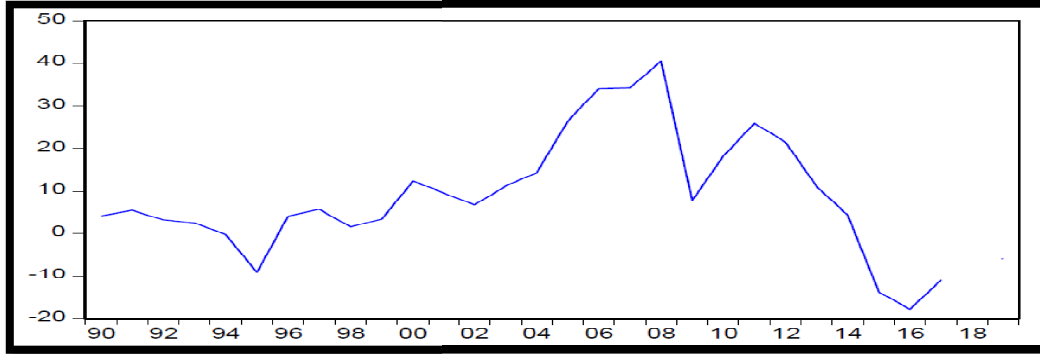
2- دراسة وصفية لبيانات سلسلة رصيد الميزان التجاري الجزائري

سنشير من خلال هذه الفقرة إلى التحليل الإحصائي والتحليل الاقتصادي لسلسلة رصيد الميزان التجاري الجزائري

2-1- التحليل الإحصائي لسلسلة رصيد الميزان التجاري الجزائري

تمثل هذه السلسلة رصيد الميزان التجاري الجزائري والمقاس بالمليار دولار أمريكي حيث تتكون من 40 مشاهدة، ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، بمتوسط حسابي 8.17 وقيمة عظمى قدرت بـ 40.52 مليار دولار سنة 2008 وقيمة صغرى قدرت بـ 17.84- مليار دولار سنة 2016، واللذان تعكسان لنا على الترتيب أعلى وأدنى قيم عرفتها هذه السلسلة، وتشنت هذه السلسلة مقاس بانحراف معياري قدره 2.84 وبيانات السلسلة مبينة في الشكل البياني رقم (الآتي):

الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Evie s09

2-2- التحليل الاقتصادي لسلسلة رصيد الميزان التجاري الجزائري

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2019) مر بعدة مراحل تمثلت في:

المرحلة الأولى (1990-1995): في ظل هذه المرحلة حافظ الميزان التجاري الجزائري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد من 4.18 مليار دولار سنة 1990 إلى 2.42 مليار دولار سنة 1993، لكن في سنة 1994 عرف رصيد الميزان التجاري انهيار حاد حيث سجل عجز ب 0.26 مليار دولار، وفي سنة 1995 وصل العجز إلى 9.07 مليار دولار، سبب ذلك راجع إلى تخفيض قيمة الدينار بـ 40.17% وعجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد امتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة، وتناقص حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا، وكان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين سنتي 1990 و 1993 ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار.

المرحلة الثانية (1996-1999): عرفت هذه المرحلة انتعاش إيجابي نسبي للميزان التجاري إذ انتقل الرصيد فيه من فائض ب 4.12 مليار دولار سنة 1996 إلى 5.96 مليار دولار سنة 1997 وهذا لاستفادة الجزائر من قروض في (اتفاق القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي، و كذا ارتفاع أسعار البترول وتحسن قيم سعر صرف الدولار الأمريكي. لكن سنة 1998 ترجع الفائض فيها إلى 1.51 مليار دولار متأثرا بتراجع أسعار البترول سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل وتراجع حصيلة الصادرات إلى 10.15 مليار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3.36 مليار دولار سنة 1999، وذلك

راجع لارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية نظرا لارتفاع أسعار البترول. وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة للبنية الهيكلية الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية، ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول. كما عرفت هذه المرحلة تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات مما أدى إلى ترجع الطلب عليها، وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض تراجع الطلب على بعض المواد الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملًا تجاريًا.

المرحلة الثالثة (2000-2013): شهدت تحسن مستمر لوضعية الميزان التجاري منذ سنة 2000، حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من فائض بـ 12.30 مليار دولار سنة 2000 إلى 25.96 مليار دولار سنة 2011، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.91 مليار دولار سنة 2008، لكن في سنة 2009 ولنظر إلى النقل القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول مقارنة بسنة 2008، وانخفاض قيمة الدولار بسبب الأزمة العالمية وانتقال أثرها إلى الجزائر وتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في العالم في ديسمبر 2008، تقهقر رصيد الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار مقارنة بـ 40.52 مليار دولار في سنة 2008، وتترجم وضعية الميزان التجاري لسنة 2010 إلى حد ما نتائج التسيير الحذر أمام محيط دولي لا يزال مريبًا. أما في سنة 2011 فنلاحظ أن الفائض بلغ 25.96 مليار دولار، لكنه انخفض إلى 11.06 مليار دولار سنة 2013، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات

المرحلة الرابعة (2014-2019):

وانتقال رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في سنة 2014 بفائض قدر بـ 4.32 مليار دولار إلى عجز بـ 13.71 مليار دولار في سنة 2015، وكانت بالفعل صدمة أسعار النفط جد حادة بحيث سجل رصيد الميزان التجاري عجز بعد عدة سنوات من الفوائض المتتالية، واستمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية الذي انطلق في النصف الثاني من سنة 2014 بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من 100.23 دولار للبرميل في سنة 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في سنة 2015 أي انخفاض قدره 47.1%، مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ N □ منها تخفيض قيمة

الدينار الجزائري، وإلغاء القروض الاستهلاكية لحد من فاتورة الواردات¹. كما سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا بـ 17.84 مليار دولار خلال سنة 2016 وتراجعت الصادرات إلى 28.88 مليار دولار. كما سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا بـ 6.11 مليار دولار خلال سنة 2019 مقابل عجز بـ 4.53 مليار دولار سنة 2018، ويعود ذلك إلى تراجع الصادرات حيث بلغت 35.82 مليار دولار سنة 2019 مقابل 41.79 مليار دولار سنة 2018 أي بانخفاض قدره 14.29%. أما الواردات فقد بلغت 41.93 مليار دولار مقابل 46.33 مليار دولار سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 9.49%، ونالت المحروقات حصة الأسد من صادرات البلاد 92.80% من الحجم الإجمالي للصادرات²، وفيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فتبقى هامشية حيث لم تتجاوز 2.58 مليار دولار، بالإضافة إلى مواصلة رحلة تعويم الدينار لامتناس ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت باقتصاد البلاد، والوضع السياسي الراهن والصعوبات التي تواجهها الشركات الحكومية والخاصة والشروع في تحقيقات الفساد مع مسؤولين ورجال أعمال، بالإضافة إلى تفشي جائحة كورونا وضعف الإنتاجية المحلية وتراجع النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفاهيم حول نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

الفرع الأول: مفاهيم حول نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

1- شكل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة :

نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (BC) مع المتغير المستقل (TC) في المديين القصير و الطويل (short run and long run) بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغير المستقل على المتغير التابع (pereran,2001) حيث المعادلة تأخذ الشكل التالي:

$$BC_t = \alpha_0 + \alpha_1 + TC_{t-1} + \alpha_2 BC_{t-1} + \sum_0^k \beta_1 \Delta TC_{t-j} + \sum^k \beta_2 \Delta BC_{t-j} + \varepsilon_t \dots$$

2- خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

يدرس نموذج VAR العلاقة قصيرة والطويلة الآ بين عدة متغيرات

2-1- اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (The Unit Root Test):

¹بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الجزائر، نوفمبر 2016، 63.

²بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية 2019"، الثلاثي الثالث رقم 48، الجزائر، ديسمبر 2019، 28.

في دراسة قام بها (Nelson and Plosser, 1982) تبين منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى، أي $I(0)$ ، الأمر الذي ربما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسبة حيث أنه من الممكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (T,F) ولمعامل تحديد الانحدار (R^2). ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) التي ربما لا تعطي بعدا حقيقيا ولا تفسيراً اقتصادياً ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية (Dickey & Fuller, 1979)¹.

ويشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها ساكنة stationary عندما يكون:

$E(X_t) = \text{constant for all } t$ وسطها الحسابي ثابت، أي أن:

$\text{Var}(X_t) = \text{constant for all } t$ تباينها ثابت، أي أن:

$\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = \text{depends on } t \text{ \& } k \neq 0$ تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن:

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فإنه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين (Thomas, 1997).

وسيتم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) اللذين يختبرا الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة ومن ثم عدم سكون السلسلة الزمنية وذلك كما يلي:

2-1-1- اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF):

يمكن إجراء اختبار ديكي - فولر وفقاً للمعادلة الآتية بوجود الثابت (β_1) والاتجاه الزمني (t) للمتغير (Y)²:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (3)$$

وقد افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي ففي هذه الحالة يصبح النموذج غير ملائماً ويجعل نتائج التقدير غير دقيقة. وبهدف التغلب على هذه الحالة فقد تم تطوير أو توسيع هذا النموذج بإضافة قيم متباطئة للسلسلة الزمنية قيد التحليل ليعرف فيما بعدها بـ

(Augmented Dickey- Fuller Test)، وأصبح النموذج يأخذ الصيغة التالية³:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

ويعتمد اختبار سكون السلسلة الزمنية على معنوية المعلمة (δ)، وذلك من خلال مقارنة (t) المحسوبة مع الجدولية (τ - statistique)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية (بالقيم المطلقة) فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى، وتكون هذه السلسلة الزمنية غير ساكنة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية (بالقيم المطلقة)، وفي هذه الحالة يتطلب أخذ الفرق الأول.

¹Kirchg.ssnr G. and Wolters J, "Introduction to Modern Time Series Analysis", SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg, 2007, pp. 13-14.

²Dickey D. and Fuller W, " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74, 1979, pp .427-431.

³Dickey D. and Fuller W, "The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica, n49, 1981, pp .1057-1072 .

2-1-2- اختبار فيليبس بيرون (Phillips- Perron):

إن اختبار فيليبس - بيرون (PP) (Phillips & Perron, 1988) يعتمد في تقديره على معادلة رقم (3) ولكن يختلف عن اختبار ADF في معالجة الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث أنه يقوم باستخدام طرق إحصائية غير معلمية ليأخذ في الاعتبار الارتباط التسلسلي في حدود الخطأ بدون إضافة حدود الفرق المتباطئة¹.

2-2- تقدير نموذج

2-3- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test

في هذه الحالة نتعرف على تعريف التكامل المشترك، ثم يليه طريقة إجراء التكامل المشترك.

أ - **تعريف التكامل المشترك:** يعرف التكامل المشترك بأنه عبارة عن التزامن بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) بحيث أن التقلبات في أي من السلسلتين يتسبب في إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة، أي أن بيانات السلاسل تكون غير ساكنة إذا ما أخذت على حدى و تكون ساكنة كمجموعة، فهذه العلاقات الطويلة الأجل تكون مقيدة بالتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة أي أن هناك علاقة بين مختلف المتغيرات على المدى الطويل في ما لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمها في المدى القصير.

و يتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة لذا فإن الهدف من اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل لمتغيرات الدراسة من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي لا يمكن توضيحها إلا إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك تربط بينهما و حتى إذا كانت السلسلتان من نفس الرتبة فليس هناك ما يضمن اتصافها بالتكامل المشترك².

ب - طريقة اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL:

لمعرفة طريقة اختبار التكامل المشترك و فق نموذج ARDL، يجب معرفة الصيغة العامة لهذا أولاً.

الصيغة العامة للنموذج: في حالة وجود k من المتغيرات المستقلة يمكن التعبير عن نموذج ARDL

بالمعادلة التالية:3

¹ HENIN P.Y, "Bilans et essais sur la non-Stationnarité des séries Macroéconomiques" revue d' économie politique , n5, 1989, pp 661-691

² كريم سالم حسين، حدير طالب موسى، محددات النمو الإقتصادي في العراق، دراسة قياسية للفترة (1970-2016م)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة القادسية، ص7.

³ شيخة عبد الرؤف، العياشي أسامة، مرجع سبق ذكره، ص26، 27.

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + \alpha_0 X_{t-1} + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \dots = \alpha_p X_{t-q} + \varepsilon_t$$

و تعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) حيث أن ε : هو الخطأ العشوائي، و النموذج هو نموذج إنحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Y_t هو مفسر (t) جزئياً بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، و ذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X ، و أحيانا يتم استبعاد القيمة X_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع، كما أن β_0 : يمثل الحد الثابت، و p : تمثل رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t) : هو متغير الزمن (الاتجاه الزمني). و يمكن التعبير عن المعادلة اختصاراً ب $ARDL(p,q)$. و هذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير (UECM).

تتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ضمن إطار نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و يأخذ الصيغة التالية:1

$$Y_t = c + \sum \beta_1 \Delta Y_{t-i} + \sum \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum \beta_3 \Delta X_{1t-i} + \dots + \sum \beta_k \Delta X_{kt-i} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \dots + \alpha_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

c: الحد الثابت

- Δ : الفروق من الدرجة الأولى
- k : هو عدد المتغيرات.
- P: فترة إبطاء المتغير التابع Y
- q_1, q_2, \dots, q_k : فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية X_1, X_2, \dots, X_k على التوالي.
- $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
- $\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.
- ε : حد الخطأ العشوائي

بعد التعرف على الصيغة العامة للنموذج، يتم اختبار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال

فرضيتين هما:1

¹ غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014)، مجلة دماء للاقتصاد و التجارة، العدد3، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018م، ص12.

- H_0 : فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات و التي تتمثل فيما يلي: $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \dots = \alpha_{k+1} = 0$
 - H_1 : الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات و التي تتمثل فيما يلي: $H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \dots \neq \alpha_{k+1} \neq 0$
- حيث أن $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \dots, \alpha_{k+1}$ تمثل معاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة.

و قبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على الخطوات التالية:2

– التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية (I(2) فهذا يبطل منهجية نموذج ARDL.

– صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد و الذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL.

- تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.

– التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكياً.

- تنفيذ الحدود لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

- إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة السادسة يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل (مستويات النموذج) فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ (UECM).

– استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثير العلاقة القصيرة الأجل و العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم اعتماد أربع إجراءات تتمثل فيما يلي:3

الإجراء الأول: يتمثل هذا الإجراء في اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ العشوائي UECM، و ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: Akaike(AIC,1973)، معيار Hannan and uinn(H,1979)، معيار Sch arz(SC,1978)، معيار خطأ التوقع النهائي(FPE)، المقترح من قبل Akaike(1969).

¹ علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن الشوماني، مرجع سبق ذكره، ص188.

² شبيخة عبد الرؤف، العياشي أسامة، مرجع سبق ذكره، ص28.

³ مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الإقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007م، ص18-20.

الإجراء الثاني: يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية Eols لتحديد كل نموذج من النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص و الذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، و ذلك بشكل متتالي.

الإجراء الثالث: في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة.2

الإجراء الرابع: يتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في Pesaran et al(2001)، و نظراً لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى و تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي (0) قيمة الحد الأعلى و تفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي (1) قيمة الحد الأعلى و تفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح (1)ا.

2-4- تقدير العلاقات في المدى الطويل

¹: بعد التأكد من وجود فقط علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات يتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، و تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، و قد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق Criterion(Sch arz Bay sien) بالنسبة للنموذج محل الدراسة. و قبل اعتماد نموذج ARDL المختار بواسطة SBC لاستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، و يتم ذلك الإجراء بواسطة الاختبارات التشخيصية التالية:

- اختبار مضروب لاجرانجر للارتباط التسلسلي بين البواقي.
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي.
- اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية.

اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج

¹بوالكور نور الدين،مرجع سبق ذكره،ص53.

2-5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

لغرض قياس العلاقة القصيرة الأمد، يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، حيث أن هذا النموذج له ميزتان، الميزة الأولى هي قياس العلاقة القصيرة الأمد، و الثانية هي أنه يقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي

الفرع الثاني: اختبار صحة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

نتطرق من خلاله إلى دراسة صلاحية النموذج المقدر.

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي TEST E NO M ITE

من الافتراضات المهمة في قياس علاقة المتغيرات، التوزيع الطبيعي لذلك يجب التأكد من أن مشاهدات حد الخطأ موزعة توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي مساوي للصفر و تباين ثابت ، و من أهم اختبارات التوزيع الطبيعي اختبار (Jarque-Bera)، حيث يجب أن تكون قيمة اختبار (Jarque-Bera) اصغر من القيمة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5% و هذا يدل على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

2- اختبار عدم تجانس التباين للنموذج

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، و من بينها اختبار (ARCH)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرنج LM، خطوات الاختبار كالتالي:

- تقدير النموذج العام $(Y = XB + \varepsilon)$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي.

- تقدير معادلة مربعات البواقي مع حساب معامل التحديد الخاص بالمعادلة R^2

- اختبار فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء، فإذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة (ARCH) يختلف معنويًا عن الصفر فإن التباين الشرطي غير متجانس.

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي، حيث يجب أن يكون احتمال LM أكبر من 5%، و هذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تقترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

4- اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم amsey ESET

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج، أي خلوه من عدم التحديد، و بالنظر الى قيمة اختبار Ramsey نجدها أصغر من القيمة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5%، و عليه قبول الفرضية القائلة بأن النموذج تم توصيفه بصورة سليمة.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM Test

يكن الغرض من هذا الاختبار هو التحقق من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن و لمعرفة ذلك يتم استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي، و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي، و يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما: تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، و مدى استقرار و انسجام المعلمات الطويلة الأمد مع المعلمات القصيرة الأمد. و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائماً نجدها مصاحبة لمنهجية يحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من **CUSUM** و **CUSUMSQ** داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

لأجراء التحليل القياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2019)، سنستخدم البيانات السنوية التي تغطي هذه الفترة والتي تم الحصول عليها من مختلف المصادر الرسمية، والمتمثلة أساسا في بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي. ويعبر على رصيد الميزان التجاري (BC) بالفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات وهو كمتغير تابع، أما بالنسبة للمتغير المستقل فهو سعر الصرف الاسمي (TC)، وكل المتغيرات معروضة بصيغة اللوغاريتم النيبييري. وبالتالي يمكن صياغة النموذج وفق الصيغة الآتية :

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج الحدود للتكامل المشترك المستندة على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ARDL الذي وضعه وطوره كل من Pesaran and Shin (1995) ثم Pesaran et al (2001)¹، حيث أن هذا النموذج لا يشترط درجة تكامل نفسها للمتغيرات أي أنه يمكن إجراء الاختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو مستقرة عند الفرق الأول (متكاملة من الدرجة الأولى) $I(1)$ أو مزيج من الاثنين معا، بشرط ألا تكون متكاملة في الفارق الثاني $I(2)$.

المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض النتائج المتوصل إليها وذلك بالتعرف على خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كما يلي:

الفرع الأول: خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

وتتمثل في الخطوات التي اشرنا لها سابق كما يلي:

1- دراسة استقرار السلاسل الزمنية

قبل اختبار التكامل المشترك وفق مقارنة الـ ARDL لابد أن نختبر درجة تكامل السلاسل الزمنية وهذا فقط للتأكد من عدم وجود سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية وهو الشرط الأساسي لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة، ونستعمل اختبار جذر الوحدة "Unit Root test" لتحديد الخصائص الغير ساكنة "non-stationary" للسلسلتين الزميتين على حد سواء باستعمال اختبار ديكي فوللر المطور ADF². لكن رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم

¹ Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J., (2001), Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, P 289.

² Dickey, D. A. and Fuller, W. A. (1979), "Distribution of the Esimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root", Journal of American Statistical Association, 74 (366), P38

وجود مشكلة اختلاف التباين واختبار توزيع الطبيعي، ولذا يستعمل اختبار إضافي وهو اختبار فيليبس وبيرون $I^1(PP)$ فهو أفضل وأدق من اختبار ديكي فولر لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي كل الاختبارات نعتد على قيم ماكينون MacKinnon (1991)²¹. ونتائج الاختبار مدونة في الجدول رقم (04) التالي.

الجدول رقم (04): اختبار استقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
<u>At Level</u>			
		LBC	LTC
With Constant	t-Statistic	-1.3849	-5.9852
	Prob.	0.5757	0.0000
		n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5343	-5.3439
	Prob.	0.7937	0.0008
		n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5387	1.4881
	Prob.	0.1144	0.9629
		n0	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(LBC)	d(LTC)
With Constant	t-Statistic	-4.6522	-6.1979
	Prob.	0.0009	0.0000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	1.7750	5.8919
	Prob.	0.0035	0.0002
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7038	-5.5870
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
<u>At Level</u>			
		LBC	LTC
With Constant	t-Statistic	-1.3849	-6.3073
	Prob.	0.5757	0.0000
		n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	1.1786	5.6556
	Prob.	0.8138	0.0004
		n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4388	2.2286
	Prob.	0.1371	0.9922
		n0	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(LBC)	d(LTC)
With Constant	t-Statistic	-4.6752	-6.1979
	Prob.	0.0009	0.0000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6488	-6.0931
	Prob.	0.0047	0.0001
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7228	-5.7774
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:			
Dr. Imadeddin AlMosabbeh			
College of Business and Economics			
Qassim University-KSA			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج S9 EVIE

¹Phillips, P. C. & Perron, P. (1988), "Testing for a Unit Root in Time Series Regression", Biometrika, 75 (2), P56

²Patterson, K, An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach. Palgrave Macmillan, London, 2002, P256.

ومن خلال الجدول السابق يظهر أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالميزان التجاري وسعر الصرف الاسمي (InBC, InTC) ليست ساكنة في المستوى ولكنها تصبح كذلك في الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، ونتيجة لذلك يمكن اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سالفة الذكر واستخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.

2- تقدير نموذج

يلخص الجدول رقم (05) الموالي نتائج تقدير النموذج، ويلاحظ أن النموذج المستخدم ARDL(1,2)، وهذا يعني أن النموذج حدد فترة إبطاء واحدة للمتغير المعتمد رصيد الميزان التجاري وواحد لمتغير سعر الص وفترة واحدة لمتغير أسعار البترول

جدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DLBC(-1)	0.081577	0.199536	0.408835	0.6866
DLTC	-6.754219	2.392748	-2.822787	0.0099
DLTC(-1)	4.971241	2.736532	1.816621	0.0029
DLTC(-2)	1.002211	1.579421	0.634543	0.0323
C	0.107024	0.294377	0.363561	0.7197
R-squared	0.523681	Mean dependent var		-0.110000
Adjusted R-squared	0.400714	S.D. dependent var		1.334016
S.E. of regression	1.192648	Akaike info criterion		3.355805
Sum squared resid	31.29300	Schwarz criterion		3.595775
Log likelihood	-40.30337	Hannan-Quinn criter.		3.427161
F-statistic	2.632259	Durbin-Watson stat		2.121821
Prob(F-statistic)	0.001756			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج S9 EVIE

يلاحظ من الجدول رقم (05) أن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد الميزان التجاري والمتغير المستقل سعر الصرف فارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين، كما يلاحظ أن قيمة (R 0.52) إي أن المتغير المستقل يفسر 52% من التغيرات في رصيد الميزان التجاري، وان النموذج يتمتع بجودة عالية كما يتبين من احتمالية إحصائية F (0.001)، وان النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي كما يتضح من إحصائية Durbin- atson (2.12).

3- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test

لكي نؤكد التكامل المشترك أو العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نلجأ إلى استخدام منهج الحدود، ونتوصل إلى إحصائية (F) وتقارن مع الحدود العليا والدنيا لـ Pesaran، فإذا كانت إحصائية (F) أكبر من الحدود العليا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل أو

تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت إحصائية (F) أقل من الحدود الدنيا نقبل فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وإذا كانت إحصائية (F) تقع بين الحدود العليا والدنيا لـ Pesaran فالنتائج تكون غير محسومة. والجدول رقم (06) الموالي يمثل نتائج اختبار منهج الحدود.

جدول رقم (06): نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 07/24/20 Time: 21:56		
Sample: 1993 2019		
Included observations: 27		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.57904	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج S9 EVIE

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار الحدود ويتبين أن قيمة F (11.57) أكبر من الحدود العليا لـ Pesaran عند كل مستويات المعنوية مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

تقدير العلاقات في المدى الطويل

بناء على نتائج التكامل المشترك المحصل عليها (وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات) يتم الآن تقدير العلاقة طويلة الأجل في النموذج ARDL(1,2) والنتائج معروضة في الجدول رقم (07) الموالي.

الجدول رقم (07): تقدير العلاقات في المدى الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: DLBC				
Selected Model: ARDL(1, 2)				
Date: 07/24/20 Time: 21:47				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 27				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLTC)	-6.754219	2.392748	-2.822787	0.0099
D(DLTC(-1))	-1.002211	1.579421	-0.634543	0.0323
CointEq(-1)	-0.918423	0.199536	-4.602795	0.0001
Cointeq = DLBC - (-0.8501*DLTC +0.1165)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTC	-0.850118	2.929719	-0.290170	0.0744
C	0.116530	0.323883	0.359791	0.7224

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج S9 EVIE

إن النتائج التي يمكن عرضها في المعادلة أدناه (معادلة الأجل الطويل) تشير إلى أن معامل العلاقة طويلة الأجل الخاص بمتغيرة سعر الصرف معنوي عند (10%) كما أن إشارته سالبة حيث أن انخفاض سعر صرف العملة يؤدي إلى زيادة الإقبال على صادرات الدولة، كون الجزائر تصدر المحروقات فقط وتباع بالدولار فإن ارتفاع الدولار يؤدي إلى التقليل من اقتناء البترول وبالعكس إذا انخفض يؤدي إلى الإقبال على اقتناء البترول وبالتالي انتعاش الميزان التجاري الجزائري.

$$\ln(BC) = 0.11 - 0.85 \ln(TC)$$

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة وتقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل نستطيع الآن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للميزان التجاري و النتائج معروضة في الجدول رقم(08) الموالي.

جدول رقم(08): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLTC)	-6.754219	2.392748	-2.822787	0.0099
D(DLTC(-1))	-1.002211	1.579421	-0.634543	0.5323
C	0.107024	0.294377	0.363561	0.7197
DLTC(-1)	-0.780768	2.745023	-0.284430	0.7787
DLBC(-1)	-0.918423	0.199536	-4.602795	0.0001
R-squared	0.628249	Mean dependent var		0.012963
Adjusted R-squared	0.560658	S.D. dependent var		1.799331
S.E. of regression	1.192648	Akaike info criterion		3.355805
Sum squared resid	31.29300	Schwarz criterion		3.595775
Log likelihood	-40.30337	Hannan-Quinn criter.		3.427161
F-statistic	9.294857	Durbin-Watson stat		2.121821
Prob(F-statistic)	0.000148			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج S9 EVIE

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ للميزان التجاري الجزائري أن بعض المعاملات يتمتع بالمعنوية عند مستوى معنوية 5%، كما أنها ترتبط سلبا بالميزان التجاري (إشارة سالبة) ، حيث أن أي زيادة في أسعار الصرف من شأنها أن تنعكس سلبا على رصيد الميزان التجاري، أما حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ فهو سالب ومعنوي عند مختلف المستويات (0.0001) وهو ما يعتبر مؤشرا على قوة العلاقة طويلة الأجل ومصداقيتها، وبالتالي يمكن الجزم أن العلاقة السببية موجودة في اتجاه واحد على الأقل، أما فيما يخص المعامل (-0.92) فهو يعطينا فكرة عن معدل التقارب إلى التوازن (سرعة التعديل في المدى الطويل) ونسبته مقبولة إلى حد ما في هذا النموذج. أما فيما يخص قيمة معامل التحديد فهي مرتفعة (0.63 R) وهو ما يعني ارتفاع القوة التفسيرية للمتغير المستقل حيث أنه يمثل المتغير التابع بنسبة 73.79 %، أما النسبة المتبقية فهي متعلقة بمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

المطلب الثاني: لاختبارات التشخيصية

- من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة اختبار صلاحية النموذج المدروس كما يلي:

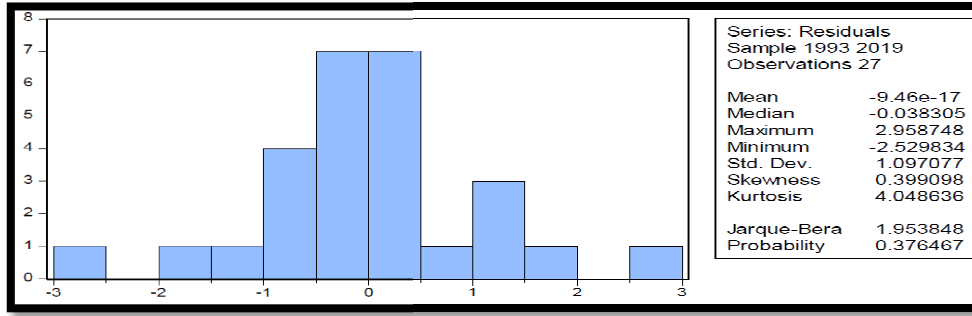
الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج المدروس

من (: التأكيد من صحة النموذ وصلاحيته يجب نتأكد من خلوه من المشاكل القياسية وعدم تعارضه مع النظرية الاقتصادية إضافة إلى استقرارية النموذج وذلك من خلال ما يلي:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي TEST E NO M ITE

نوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر من خلال مخرجات EVIE S9 في شكل رقم (03) الموالي.

شكل رقم (03): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIE S9

نلاحظ من خلال شكل رقم (03) إن قيمة إحصائية Jarque-Bera مساوية لـ 1.95، وهي اصغر من إحصائية كاي مربع χ^2 عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية تساوي 1. كما أن prob (0.37) أكبر من مستوى معنوية 5%، ومنه نقول إن البواقي للنموذج تتبع توزيع طبيعي.

2- اختبار عدم تجانس التباين للنموذج

وفقاً لاختبار Breusch وباستعمال البرنامج الإحصائي EVIE S9 نتحصل على انحدار مساعد كما هو مبين في جدول رقم (10) التالي.

جدول رقم(09): نتائج اختبار Breusch

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.404860	Prob. F(4,22)	0.2652	
Obs*R-squared	5.493408	Prob. Chi-Square(4)	0.2403	
Scaled explained SS	5.559494	Prob. Chi-Square(4)	0.2345	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 07/25/20 Time: 00:09				
Sample: 1993 2019				
Included observations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.510211	0.493857	1.033114	0.3128
DLBC(-1)	-0.222576	0.334749	-0.664903	0.5130
DLIC	4.595229	4.014167	1.144753	0.2646
DLTC(-1)	-0.121388	4.590912	-0.026441	0.9791
DLTC(-2)	3.645752	2.649698	1.376290	0.1826
R-squared	0.203460	Mean dependent var	1.159000	
Adjusted R-squared	0.058034	S.D. dependent var	2.062203	
S.E. of regression	2.00832	Akaike info criterion	4.390580	
Sum squared resid	88.07326	Schwarz criterion	4.830549	
Log likelihood	-54.27282	Hannan-Quinn criter.	4.461935	
F-statistic	1.404860	Durbin-Watson stat	2.045869	
Prob(F-statistic)	0.265198			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج S9 EVIE

من خلال جدول رقم(09) نلاحظ إن prob 0.24 أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على ثبات التباين.

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

بالاعتماد على اختبار بروش- كودفير (Breusch-Godfrey)، حيث من خلال هذا الاختبار نقارن بين قيمة LM المحسوبة والتي تساوي $LM = nR$ وقيمة إحصائية كاي مربع χ^2 عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 2 K، فإذا كانت قيمة إحصائية كأي مربع χ^2 أكبر من إحصائية LM فإننا نقبل فرضية العدم، ونقول إنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء. أما إذا كانت قيمة إحصائية كأي مربع χ^2 اصغر من إحصائية LM فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة، ونقول إنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء. وجدول رقم(10) الموالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم(10): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.694900	Prob. F(2,20)	0.2089	
Obs*R-squared	3.913014	Prob. Chi-Square(2)	0.1414	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 07/25/20 Time: 00:06				
Sample: 1993 2019				
Included observations: 27				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLBC(-1)	0.837284	0.561049	1.492356	0.1512
DLTC	-2.105089	2.606644	-0.807586	0.4288
DLTC(-1)	4.975419	4.351881	1.143280	0.2004
DLTC(-2)	-1.028359	1.907058	-0.53855	0.4033
C	0.048901	0.287379	0.170161	0.8666
RESID(-1)	-1.000721	0.629933	-1.588614	0.1278
RESID(-2)	-0.334779	0.235047	-1.424304	0.1698
R-squared	0.144926	Mean dependent var	-9.46E-17	
Adjusted R-squared	-0.111596	S.D. dependent var	1.097077	
S.E. of regression	1.156672	Akaike info criterion	3.247385	
Sum squared resid	26.75752	Schwarz criterion	3.683343	
Log likelihood	-38.18970	Hannan-Quinn criter.	3.447260	
F-statistic	0.564967	Durbin-Watson stat	1.902442	
Prob(F-statistic)	0.753140			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج S9 EVIE

من خلال جدول رقم(10) فان إحصائية اختبار LM Test $LM = nR = 3.91$ نستخرج إحصائية كاي مربع χ^2 عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 2 K. حيث تساوي $\chi^2_{0.05}(2) = 5.99$ ، وبما أن $\chi^2_{0.05}(2) < 3.91$ اكبر من فإننا نقبل بفرضية العدم، وهذا يعني إن النموذج لا يعني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء. كما يمكن إثبات ذلك من خلال $prob = 0.14$ وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على إن النموذج لا يعني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

4- اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم Ramsey RESET

من خلال نتائج اختبار Ramsey RESET الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج، نستنتج صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم (11) الموالي.

جدول رقم (11): نتائج اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم Ramsey RESET

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: DLBC DLBC(-1) DLTC DLTC(-1) DLTC(-2) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.696619	21	0.4937
F-statistic	0.485278	(0, 21)	0.4937

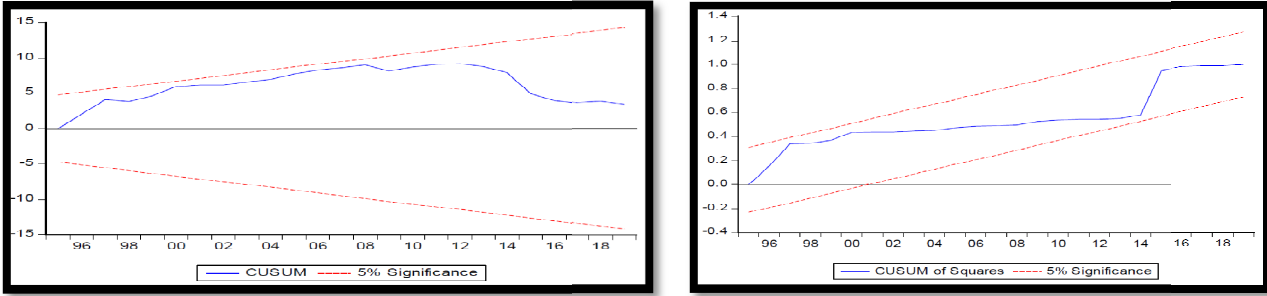
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج S9 EVIE

من خلال جدول رقم(11) يتبين أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة، لأن القيمة الاحتمالية المقدره بـ 49% هي اكبر من مستوى المعنوية 5%.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM Test

لتأكد من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة نستخدم اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM Test والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares، ونتائج الاختبار موضحة في الشكل رقم () الموالي.

الشكل رقم(04): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM SQ-CUSUM)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج S9 EVIE

من خلال الشكل رقم(04) يتضح أن معاملات اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واقعة داخل الحدود عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن المعاملات المقدره لنموذج تصحيح الخطأ المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، كذلك نفس الأمر بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM S، فهي وقعت داخل الحدود عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي من هذين الاختبارين نستخلص أن هناك استقرار في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والأجل الطويل، أي أن المقدرات ثابتة خلال الزمن بمعنى أنه لا توجد لدينا أكثر من معادلة للميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

وانطلاقا من جميع الاختبارات السابقة يمكن القول هنا أن نموذج ARDL الذي اعتمده في الدراسة مثالي انطلاقا من النتائج المتوصل إليها والمتمثلة في أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير المفسر باتجاه المتغير التابع كما يمكن تصحيح الأخطاء في الأجل الطويل

بإضافة إلى أنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء كذلك لا توجد مشكلة ثبات تباين الخطأ وان تسلسل الأخطاء تتبع توزيع طبيعي، كما تبين أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة. وأهم شيء أنه بعد إجراء اختبار استقرار الهيكل لمعادلة الميزان التجاري تبين أن هناك استقرار في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل، أي أن المقدرات ثابتة خلال الزمن بمعنى أنه لا توجد لدينا أكثر من معادلة للميزان التجاري خلال فترة الدراسة المقدرات.

ومن خلال ما تم عرضه توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن التقلبات في أسعار صرف الدينار الجزائري لا تساهم في تحسين وضعية الميزان التجاري وهذا يرجع إلى أن الصادرات والواردات غير مرنة للتقلبات التي قد تطرأ على سعر الصرف الدينار، لأن صادرات الجزائر غالبيتها من المواد الطاقوية والمسعرة بالدولار ووارداتها جلها من المواد الأساسية من السلع الأوروبية والمسعرة بالأورو 09 عليه أي ارتفاع في سعر هذه العملة يؤثر تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري، وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع المستوردة، الأمر الذي يدفع رصيد الميزان التجاري إلى الانخفاض. وتوصلنا إلى أنه لا توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والميزان التجاري الجزا فانخفاض سعر الصرف في الجزائري لا يؤدي لتحسن الميزان التجاري في الأجل الطويل بسبب أن معظم الصادرات الجزائرية هي من قطاع المحروقات وان الطلب على الواردات غير مرن. ويعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار. كما وجدنا أن لتقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري الجزائري، حيث أن ارتفاع سعر الصرف هذا يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري، وهذا الأمر غير مقبول اقتصادياً، وهذا الأمر يفسر بالارتفاع المستمر للواردات بغض النظر عن دخل الدولة، أي أنه يمكن القول أن السلع المحلية لا تستطيع تلبية حاجيات السوق الوطنية، الأمر الذي يدفع إلى الاعتماد على الواردات.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل والذي يتناول الدراسة القياسية قمنا بتقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة والتطور التاريخي لها، حيث عرف سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي العديد من التحولات خلال الفترة 1990-2019، فقامت خلالها السلطات الجزائرية بعدة تخفيضات لدينار الجزائري، مع إظهار مختلف مراحل التطور التي مر بها الميزان التجاري الجزائري وكذا عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وذلك لمعرفة أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2019)) وتم قياس أثر انعكاس التقلبات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL- وتوصلت الدراسة إلى ARDL علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري في الأجلين القصير والطويل. إضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وثبات التباين لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن ما يفسر استقرار معادلة الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

السلامة

السلامة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، الذي يتم تحديده عن طريق آلية ما يتدخل من السلطات النقدية، و تبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده و معرفة تغيراته المستقبلية و لقد اختلفت الآراء و النظريات في تفسيره و تحديد مؤشراتته على المدى الطويل و القصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي و ذلك نظراً لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على المؤشرات الاقتصادية الكبرى كالدخل و الإنتاج و مؤشر أسعار الاستهلاك، فضلاً عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات و الواردات، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في سعر العملة أو الانخفاض في سعرها، و لكل هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري .

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح و ذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكننتنا من فهم و قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري من خلال سياسة سعر الصرف التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدولة .

إن استخدام الدولة لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض منه القضاء على اختلالاتها الخارجية و إنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي و مواكبة تطوراته، و لقد توصلنا من خلال دراستنا إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الميزان التجاري الجزائري في الأجلين القصير و الطويل.

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الميزان التجاري حيث سجل ثلاث حالات عجز و أربع حالات فائض خلال فترة الدراسة.
- التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الغرض منها التأثير على الميزان التجاري بجانبه الصادرات و الواردات بقدر ما كان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته.
- تركيبة الصادرات الجزائرية التي تعتمد بشكل كبير على المحروقات التي تعرف تذبذب في أسعارها العالمية يؤثر على حصيلتها من العملات الأجنبية و بالتالي على سعر صرف العملة المحلية خلال كل الفترة.

- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة محورا أساسيا ضمن الإصلاحات الاقتصادية.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها نوصي بالآتي:

- السعي نحو تحقيق مرونة أكبر في تحديد سعر الصرف من خلال إتباع السياسات التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على سعر الصرف
- الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي لخلق بيئة نشاط استثماري أكثر استقرارا
- التنسيق بين السياسات النقدية و المالية لمعالجة اختلاف سعر صرف الدينار الجزائري.
- ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني من أجل الوصول إلى هيكل تجاري قوي و مرن
- الاستفادة من الموقع الجغرافي للجزائر في إفريقيا لتوظيفه في خدمة تحصيل العملات الأجنبية عبر الربط بشتى الأنواع و الوسائل بالدول الإفريقية جنوب الصحراء بغرض تفعيل حركية الاستيراد و التصدير.

آفاق الدراسة:

- و في الأخير فإن هذه الدراسة و رغم الجهود المبذولة لا تخلو من الهفوات و بعض النقائص و نرجو أن نكون قد وفقنا لإضافة بصمة في الحقل المعرفي و دفع الطلبة الباحثين إلى زيادة الاستفادة في الموضوع على أمل أن يكون جسراً لدراسات أخرى مثل:
- أثر تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري.
 - استخدام نموذج ARDL لتقدير دالتي الصادرات و الواردات في الجزائر.

الدرجات

أولاً: باللغة العربية.

أ. الكتب

1. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، الطبعة الأولى 1999.
2. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2017.
3. محمد محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الأردن 1993.
4. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن 2006.
5. جيمس جوارتي، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، 1999.
6. محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
7. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
8. قليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن 2002.
9. قليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن 2004.
10. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار النشر و التوزيع، مصر، 2011.
11. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النشر و التوزيع، مصر، 2001.
12. برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
13. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003.
14. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
15. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
16. شعيب بونوة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية 2011).

II. الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1. بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف و تحديده-دراسة قياسية للدينار الجزائري-مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013.
2. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة الجزائر- مذكرة تدخل ضمن متطلبا نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2014/2013.
3. قاسم محمد فواد، أنظمة سعر الصرف و أثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة مجموعة من الدول-مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010/2009.
4. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجيستر، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012.
5. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي-حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة قسنطينة، 2005.
6. بن طالب فاطمة الزهراء، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية (1970-2010) □
مذكرة ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.
7. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجه حالة الجزائر □
أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، 2015.
8. كريم سالم حسين، حدير طالب موسى، محددات النمو الإقتصادي في العراق، دراسة قياسية للفترة (1970-2016م) F وحة دكتوراه، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة القادسية.
III. الملتقيات و المجالات:
1. عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، الجزائر، 2017.
2. سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة دراسة مقارنة في دول نامية نوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة، مجلة الرافدين، العدد 31، العراق، 2009.

3.

4. غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج خلال الفترة (1980-2014)) مجلة دماء للاقتصاد و التجارة، العدد3، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018م.

5. مجدي الشوريجي، العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الإقتصادي في تايوان الملتنقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007م.

VI. التقف = م:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2019، الثلاثي الثالث رقم 48، الجزائر، ديسمبر 2019.

ثانياً: باللغة الأجنبية.

1. Kirchg.ssnner G. and Wolters J, "**Introduction to Modern Time Series Analysis**", SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg, 2007

2. Dickey D. and Fuller W, "**Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root** ", Journal of the American Statistical Association, n74, 1979

3. Dickey D. and Fuller W, "**The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root**", Econometrica ,n49, 1981

4. HENIN P.Y, "**Bilans et essais sur la non-Stationnarité des séries Macroéconomiques**" revue d' économie politique , n5, 1989

5. Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J., (2001), "**Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship**, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16

6. Phillips, P. C. & Perron, P. (1988), "**Testing for a Unit Root in Time Series Regression**", Biometrika, 75 (2)

7. Patterson, K, "**An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach**. Palgrave Macmillan, London, 2002

الذات

الملحق رقم (01): تطورات سعر صرف الدينار و الميزان التجاري للفترة (1990 - 2019)

السنوات	سعر الصرف (TC)	الميزان التجاري (BC)
1990	8,96	4,18
1991	18,47	5,46
1992	21,84	3,20
1993	23,35	2,420
1994	36,06	-0,26
1995	47,60	-9,07
1996	54,75	4,12
1997	57,71	5,69
1998	58,74	1,51
1999	66,57	3,36
2000	75,26	12,30
2001	77,22	9,61
2002	79,68	6,70
2003	77,39	11,14
2004	72,06	14,27
2005	73,28	26,47
2006	72,65	34,06
2007	69,29	34,23
2008	64,58	40,52
2009	72,65	7,78
2010	74,39	18,20
2011	72,94	25,96
2012	77,54	21,49
2013	79,37	11,06
2014	80,57	4,32
2015	100,46	-13,71
2016	109,47	-17,84
2017	110,96	-10,87
2018	116,62	-5,03
2019	119,35	-6,11

ملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين سعر صرف الدينار الجزائري و الميزان التجاري من جهة، و تحديد درجة تأثير التغيرات التي تطرأ على سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري من خلال قياس القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (سعر صرف الدينار الجزائري) للمتغير التابع (الميزان التجاري) و هل هذه النسبة كبيرة أم لا من جهة أخرى، و يتم التوصل إلى ذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري و الميزان التجاري و أن التغيرات التي تحدث في الميزان التجاري تفسرها التغيرات التي تحدث لسعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 52%.

الكلمات المفتاحية:

سعر صرف الدينار الجزائري، الميزان التجاري.

Abstract

The purpose of this study is on one hand to clarify the nature of relationship between the Algerian dinar exchange rate and the trade balance, and on the other hand to determine the degree of impact of changes in the Algerian dinar exchange rate on the trade balance by measuring the explanatory capacity of the independent variable (Algerian dinar exchange rate) of the dependent variable (Trade balance) and whether this percentage is significant or not, this can be achieved by formulating a standard model of the charge impact of Algerian dinar exchange rate on the trade balance during the period from 1990 to 2019. This study concluded that the exchange rate of the Algerian dinar is inversely proportional to the trade balance and that 52% of changes in the trade balance are explained by changes in the Algerian dinar exchange rate.

Key words:

Algerian Dinar Exchange Rate, Trade Balance.

